

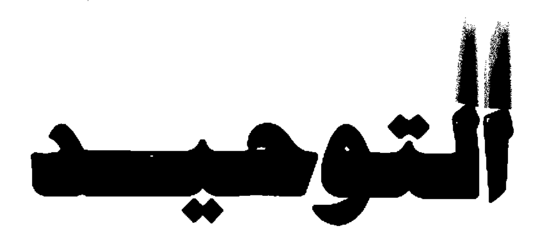


التوحيد

ومعنى الشهادتين وحكم المتابعة

فضيلة الشيخ
محمد بن صالح العثيمين

دار المسلم ٤٠



ومعنى الشهادتين وحكم المتابعة

للشيخ العلامة
محمد بن صالح بن عثيمين

دار المسلم

الطبعـــة الأولـــى
١٤١٣هـ

دار المسلم للنشر والتوزيع
الرياض ـ ص. ب ١٧٣٥٦ ـ الرمز البريدي ١١٤٨٤
هاتف: ٤٠٥٤٠٥٩

الجمع التصويري والإخراج ـ الفرقان ٤٠٢٩٨٦٥ ـ ٤٠٤٣٧٣٢

التوحيد وأقسامه

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على نبينا محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

ينقسم التوحيد إلى ثلاثة أقسام وذلك حسب ماذكره أهل العلم، وهي:

١ ـ توحيد الربوبية.

٢ ـ وتوحيد الألوهية.

٣ ـ وتوحيد الأسماء والصفات.

وهي بالنسبة إلى الله ـ عزّ وجل ـ تدخلها كلها في تعريف عام، وهو «إفراد الله عزّ وجل ـ بما يختص به».

القسم الأول : توحيد الربوبية :

فأما توحيد الربوبية، فهو إفراد الله ـ تعالى ـ بالخلق والملك والتدبير.

أولا : إفراد الله بالخلق :

فالله وحده هو الخالق ولا خالق سواه قال تعالى : ﴿**هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض لا إله إلا هو فأنّى تؤفكون**﴾.

وقال تعالى مبيناً بطلان ألهة الكفار: ﴿**أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون**﴾ فالله ـ تعالى ـ وحده هو الخالق ﴿**وخلق كل شيء فقدره تقديرا**﴾.

وخلقه يشمل مايقع من مفعولات خلقه أيضاً، ولهذا كان من تمام الإيمان بالقدر أن تؤمن بالله ـ تعالى ـ خالق العباد كما قال تعالى : ﴿**والله خلقكم وما تعملون**﴾.

ووجه ذلك: أن فعل العبد من صفاته، والعبد

مخلوق لله، وخالق الشيء خالق لصفته.

ووجه آخر: أن فعل العبد حاصل بارادة جازمه وقدرة تامة، والارادة والقدرة كلتاهما مخلوقتان لله ـ عزّ وجل ـ وخالق السبب التام خالق للمسبب.

فإذا قلت: كيف تقول إن الله ـ تعالى ـ متفرد بالخلق، مع أن الخلق قد يثبت لغير الله كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿**فتبارك الله أحسن الخالقين**﴾. وقول النبي ـ ﷺ ـ في المصورين: «**يقال لهم أحيوا ماخلقتم**»؟.

فالجـواب على ذلك: أن غير الله ـ تعالى ـ لا يخلق كخلق الله، فلا يمكنه إيجاد معدوم ولا إحياء ميت، وإنما خلق غير الله ـ سبحانه وتعالى ـ يكون بالتغيير وتحويل الشيء من صفة إلى أخرى، وهو مخلوق لله ـ عزّ وجل ـ.

فالمصور مثلاً: إذا صور فانه لم يحدث شيئاً، غاية ماهنـاك أنه حول شيئاً إلى شيء، كما يحّول

الطين إلى صورة طير أو إلى صورة جمل، وكما يحول التلوين الـرقعة البيضاء إلى صورة ملونة، والمداد كله من خلق الله ـ عزّ وجل ـ أيضاً.

هذا هو الفرق بين اثبات الخلق بالنسبة إلى الله ـ عزّ وجل ـ وإثبات الخلق. بالنسبة إلى المخلوق، وعلى هذا فيكون الله ـ تعالى ـ منفرداً بالخلق الذي يختص به.

ثانيا: إفراده سبحانه وتعالى بالملك

فالله ـ تعـالى ـ وحده هو المالك، قال تعالى: **﴿تبــارك الـذي بيـده الملك وهـو على كل شيء قدير﴾**. وقال تعالى: **﴿قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه﴾**.

فالمـالـك الملك المـطلق العام الشامل هو الله ـ سبحانه وتعالى ـ وحده.

ونسبة الملك إلى غيره نسبة إضافية فقد أثبت الله ـ تعالى ـ لغيره الملك، كما في قوله تعالى: **﴿أو ما**

ملكتم مفاتحه﴾. وقوله تعالى: ﴿إلا على أزواجهم أو ماملكت أيمانهم﴾. وما أشبه ذلك من النصوص الدالة على أن لغير الله - تعالى - ملكاً، لكن هذا الملك ليس كملك الله - عزّ وجل - فهو ملك قاصر، وملك مقيد.

ملك قاصر، لا يشمل، فالبيت الذي لزيد لا يملكه عمرو والبيت الذي لعمرو لا يملكه زيد.

ثم هذا الملك مقيد بحيث لا يتصرف الإنسان فيما ملك إلا على الوجه الذي أذن الله فيه، ولهذا نهى النبي - ﷺ - عن إضاعة المال، وقال تعالى: ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما﴾. وهذا دليل على أن ملك الإنسان ملك قاصر وملك مقيد، بخلاف ملك الله - سبحانه وتعالى - فهو ملك عام شامل وملك مطلق يفعل الله - تعالى - مايشاء ﴿لا يسأل عما يفعل وهم يسألون﴾.

ثالثا : إفراده ـ سبحانه وتعالى ـ بالتدبير :

فالله ـ سبحـانـه وتعـالى ـ منفرد بالتدبير يدبر الأمور، يدبر الخلق يدبر أمر السموات والأرض كما قال سبحانه وتعالى: ﴿**ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين**﴾. وهذا التدبير تدبير شامل. فلا يحول دونـه شيء ولا يعـارضه شيء، وأما التدبير الـذي يكون لبعض المخلوقات، كتدبير الإنسان أمـواله وغلمانه وخدمه، وما أشبه ذلك فانه تدبير ضيق محدود ومقيد غير مطلق.

وبهذا يكون قد ظهر لنا صحة قولنا: إن توحيد الربوبية هو إفراد الله ـ تعالى ـ بالخلق والملك والتدبير.

القسم الثانـي : توحيد الألوهيـة :

وأما توحيد الألوهية فهو: إفراد الله ـ سبحانه وتعالى ـ بالعبادة، بألا يتخذ الإنسان مع الله أحداً

يعبده ويتقرب إليه، كما يعبد الله ـ تعالى ـ ويتقرب إليه.

وهـذا النـوع من التـوحيد هو الذي ضل فيه المشركـون الـذين قاتلهم النبي - ﷺ - واستبـاح نساءهم وذريتهم وأموالهم وأرضهم وديارهم، وهو الذي بعث به الرسل وأنزل به الكتب مع أخويه توحيد الربوبية والأسماء والصفات. لكن أكثر ما يعالج الرسل أقوامهم على هذا النوع من التوحيد، وهـو توحيد الألوهية، بحيث لا يصرف الإنسان شيئـاً من العبـادة لغير الله ـ سبحانه وتعالى ـ ولا لملك مقرب، ولا لنبي مرسل، ولا لولي صالح، ولا لأي أحد من المخلوقين، لأن العبادة لا تصح إلا لله ـ عزّ وجل ـ.

ومن أخّل بهذا التوحيد فهو مشرك كافر، وإن أقر بتوحيد الربوبية، وبتوحيد الأسماء والصفات فلو أن رجلاً من الناس يؤمن بأن الله ـ سبحانه ـ

هو الخالق المالك المدبر لجميع الأمور، وأنه ـ سبحانه وتعالى ـ المستحق لما يستحقه من الأسماء والصفات لكنه يعبد مع الله غيره، لم ينفعه إقراره بتوحيد الربوبية وبتوحيد الأسماء والصفات.

ولو فرض أن رجلاً يُقر إقراراً كاملاً بتوحيد الربوبية والأسماء والصفات، لكن يذهب إلى القبر، فيعبد صاحبه، أو ينذر له قرباناً يتقرب به إليه، فان هذا مشرك كافر مخلد في النار. قال تعالى: ﴿**إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار**﴾.

ومن المعلوم لكل من قرأ كتاب الله ـ عزّ وجل ـ أن المشركين الذين قاتلهم النبي ـ ﷺ ـ واستحل دماءهم وأموالهم وسبى نساءهم وذريتهم وغنم أرضهم كانوا مقرين بأن الله ـ تعالى ـ وحده هو الرب الخالق، لا يشكّون في ذلك، ولكن لما كانوا يعبدون معه غيره صاروا بذلك مشركين مباحي الدم والمال

القسم الثالث : توحيد الأسماء والصفات :

وأما القسم الثالث، فهو توحيد الأسماء والصفات وهو: إفراد الله - سبحانه وتعالى - بما سمّى به نفسه، ووصف به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله - ﷺ - وذلك باثبات ما أثبته الله - سبحانه - لنفسه في غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل.

فلابد من الإيمان بما سمّى به نفسه، ووصف به نفسه على وجه الحقيقة لا المجاز، ولكن من غير تكييف ولا تمثيل.

وهذا النوع من أنواع التوحيد ضل فيه طوائف من هذه الأمة من هذه القبلة الذين ينتسبون إلى الإسلام على أوجه شتى:

منهم من غلا في النفي والتنزيه غلواً يخرج به من الإسلام. ومنهم متوسط، ومنهم من هو قريب من أهل السنة.

ولكنّ طريق السلف في هذا النوع من التوحيد هو: أن يسمّى الله ـ عزّ وجل ـ ويوصف بما سمى ووصف به نفسه على وجه الحقيقة لا تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

مثال: سمى الله ـ تعالى ـ نفسه بـ (الحي القيوم) فيجب علينا أن نؤمن بـ (الحي القيوم) على أنه اسم من أسماء الله، ويجب علينا أن نؤمن بما تضمنه هذا الإسم من وصف وهي الحياة الكاملة التي لم تسبق بعدم ولا يلحقها فناء.

وسمى الله ـ تعالى ـ نفسه بـ (السميع العليم)، فيجب علينا أن نؤمن بـ (السميع) اسم من أسماء الله، وبالسمع صفة من صفاته، وبأنه يسمع وهو الحكم الذي اقتضاه ذلك الإسم وتلك الصفة، فان سميعاً بلا سمع، أو سمعاً بلا إدراك مسموع فهذا شيء محال.

مثال آخر: قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾.

فهنا قال الله ـ تعالى ـ: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ فأثبت لنفسه يدين موصوفتين بالبسط وهو العطاء الواسع، فيجب علينا أن نؤمن بأن لله ـ تعالى ـ يدين اثنتين مبسوطتين بالعطاء والنعم.

ولكن يجب علينا ألا نحاول لا بقلوبنا وتصوراتنا، ولا بألسنتنا أن نكيف هاتين اليدين ولا أن نمثلها بأيدي المخلوقين، لأن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾. ويقول تعالى: ﴿قل انما حرّم ربي الفواحش ماظهر منها ومابطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تُشركُوا بالله مالم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله مالا تَعلمُون﴾. ويقول ـ عزّ وجل ـ: ﴿ولا تقف ماليس لك به علم إن السمع

والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا﴾.

فمن مثل هاتين اليدين بأيدي المخلوقين فقد كذب قول الله - عزّ وجل -: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ وقد عصى الله - تعالى - في قوله: ﴿فلا تضربوا لله الأمثال﴾.

ومن كيّفهما وقال هما على كيفية معينة، أياً كانت هذه الكيفية، فقد قال على الله مالا يعلم، وقفا ماليس لديه به علم.

مثال آخر: وهو استواء الله - تعالى - على عرشه لأن الله - تعالى - أثبت لنفسه أنه استوى على عرشه في سبعة مواضع من كتابه كلها أتت بلفظ (استوى).

وإذا رجعنا إلى (الاستواء) في اللغة العربية: وجدناه إذا عُدى بـ (على) فانه لا يقتضي إلا الارتفاع والعلو. فيكون معنى قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ وأمثالها من الآيات

معناها: علا على عرشه ـ عزّ وجل ـ علواً خاصاً غير العلو العام على جميع الأقوام.

وهذا العلو ثابت لله ـ تعالى ـ على وجه الحقيقة فهو عالٍ على عرشه علواً يليق به ـ عزّ وجل ـ لا يشبه علو الإنسان على السرير ولا علوه على الأنعام، ولا علوه على الفلك الذي ذكره في قوله: ﴿وجعل لكم من الفُلكِ والأنعامِ ما تركبون، لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين، وإنا إلى ربنا لمنقلبون﴾.

وقد أخطأ خطأً عظيماً من قال: إن معنى (استوى على العرش): استولى على العرش، لأن هذا تحريف للكلم عن موضعه ومخالف لما أجمع عليه الصحابة والتابعون لهم باحسان ومستلزم للوازم باطلة لا يمكن للمؤمن أن يتفوه بها بالنسبة إلى الله ـ عزّ وجل ـ.

فالقرآن الكريم نزل باللغة العربية بلا شك كما قال تعالى: ﴿**إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون**﴾، وقال تعالى: ﴿**نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين**﴾.

ومقتضى هذه الصيغة (استوى على كذا) في اللغة العربية العلو والاستقرار، بل هو معناها المطابق للفظ فمعنى (استوى على العرش) أي علا عليه علواً خاصاً يليق بجلاله وعظمته فإذا فسرنا (استوى على) بـ (استولى) فقد حرفنا الكلم عن مواضعه، حيث أخرجنا هذا المعنى الذي تدل عليه لغة القرآن وهو العلو، إلى معنى الاستيلاء.

ثم إن السلف والتابعين لهم باحسان مجمعون على هذا المعنى إذ لم يأت عنهم حرف واحد في تفسيره بخلاف ذلك.

وإذا جاء اللفظ في القرآن والسنة ولم يرد عن

السلف تفسيره بما يخالف ظاهره، فالأصل أنهم أبقوه على ظاهره واعتقدوا مايدل عليه.

ولهذا لو قال لنا قائل: هل عندكم لفظ صريح بأن السلف فسروا (استوى) بمعنى (علا)؟ قلنا نعم ورد ذلك عن السلف. وعلى فرض ألا يكون قد ورد عنهم صريحاً، فان الأصل فيما دل عليه من لفظ في القرآن الكريم والسنة النبوية أنه باق على ما تقتضيه اللغة العربية من المعنى.

أما اللوازم الباطلة التي تلزم على تفسيرنا (الاستواء) بمعنى (الاستيلاء) فاننا إذا تدبرنا قوله تعالى: ﴿**إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش**﴾ وقلنا (استوى) بمعنى (استولى) لزم من ذلك أن يكون العرش قبل خلق السموات والأرض ليس ملكاً له ـ عزّ وجل ـ لأنه قال: ﴿**خلق . . . ثم استوى**﴾.

فإذا قلت: ثم (استولى) لزم من ذلك أن يكون العرش ليس ملكاً لله ـ سبحانه وتعالى ـ قبل خلق السموات والأرض، ولا حين خلق السموات والأرض.

وأيضاً يلزم منه أن يصح التعبير بقولنا إن الله استوى على الأرض واستوى على أي شيء من مخلوقاته نقدره أو نقوله، وهذا لا شك معنى باطل لا يليق لله ـ عزّ وجل ـ.

فتبين بهذا أن تفسير (الاستواء) بـ (الاستيلاء) فيه محذوران:

أولهما: تحريف الكلم عن مواضعه.

والثاني: أن يتصف الله ـ عزّ وجل ـ بما لا يليق به.

الشهادتان ومعناهما

الشهادتان: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله هما مفتاح الإسلام، ولا يمكن الولوج إلى الإســلام إلا بهما، ولهـذا أمـر النبي - ﷺ - معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن أن يكون أول مايدعوهم إليه: **شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً** رسول الله.

فأما الكلمة الأولى: (**شهادة أن لا إله إلا الله**): فأن يعترف الإنسان بلسانه وقلبه بأنه لا معبود إلا الله ـ عزّ وجل ـ.

لأن (إله) بمعنى مألوه، والتأله: التعبد.

والمعنى: أنه لا معبود إلا الله وحده.

وهذه الجملة تشتمل على نفي وإثبات:

أما النفي ففي قوله: (لا إله).

وأما الإثبات ففي قوله (إلا الله) ولفظ الجلالة (الله) بدل من الخــبر المحـذوف خبر (لا)، لأن التقدير (لا إله إلا الله).

فهو إقرار باللسان بعد أن آمن به القلب بأنه لا معبـود حق إلا الله ـ عزّ وجـل ـ. وهذا يتضمن إخلاص العبادة لله وحده، ونفي العبادة عما سواه.

وبتقـديرنـا الخـبر بهذه الكلمـة (حق) يتبـين الجواب عن الإشكال الذي يورده كثير من الناس وهو: كيف تقولون (لا إله إلا الله) مع أن هناك آلهـة، تعبد من دون الله، سماها الله آلهة وسماها عابدوها آلهة فقال تبارك وتعالى: ﴿فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله من شيء لما جاء أمر ربك﴾. وقال تعالى: ﴿ولا تجعل مع الله إلهاً آخر﴾. وقال تعالى: ﴿ولا تدع مع الله إلهاً آخر﴾. فكيف يمكن أن نقول (لا إله إلا الله) مع ثبوت الألـوهية لغير الله ـ عزّ وجل ـ؟ وكيف يمكن أن

نثبت الألـوهية لغير الله ـ تعالى ـ والرسل يقولون لأقوامهـم : ﴿اعبدوا الله مالكم من إله غيره﴾ .

والجواب على هذا الإشكال يتبين بتقدير الخبر في (لا إله إلا الله) فنقول : هذه الآلهة التي تعبد من دون الله هي آلهة باطلة ليست آلهة حقاً، وليس لها من حق الألـوهية شيء، ويدل لذلك قول الحق سبحانه : ﴿ذلك بأن الله هو الحق وأن مايدعون من دونه الباطل وأن الله هو العلي الكبير﴾ ويدل لذلـك أيضـاً قولـه سبحـانـه : ﴿أفرأيتم اللات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، ألكم الذكر وله الأنثى، تلك إذاً قسمة ضيزي، إن هي إلا أسماءٌ سميتمـوهـا أنتم وآبـاؤكم ما أنـزل الله بها من سلطان﴾ . وقوله تعالى عن يوسف ـ عليه الصلاة والسـلام ـ : ﴿مـاتعبـدون من دونـه إلا أسـماءً سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان﴾ .

إذاً فمعنى (لا إله إلا الله) أي لا معبود حق إلا الله ـ عزّ وجل ـ.

وأما المعبودات سواه من الرسل أو الملائكة أو الأولياء أو الأحجار أو الأشجار أو الشمس أو القمر أو غير ذلك فان أولوهيتها التي يزعمها عابدوها ألوهية باطلة، وليست حقيقة، بل الألوهية الحق هي ألوهية الله ـ عزّ وجل ـ.

وأما معنى شهادة أن محمداً رسول الله: فهي الإقرار باللسان والإيمان بالقلب بأن محمداً بن عبدالله الهاشمي القرشي رسول الله ـ عزّ وجل ـ إلى جميع الخلق من الجن والإنس قال تعالى: ﴿قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً الذي له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو يحيى ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون﴾.

وقال تعالى: ﴿تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا﴾.

ومقتضى هذه الشهادة أيضاً أن لا تعتقد أن لرسول الله - ﷺ - حقاً من الربوبية وتصريف الكون أو حقاً بالعبادة، بل هو - ﷺ - عبد لا يُعبَدْ، ورسول لا يكذب، ولا يملك لنفسه ولا لغيره شيئاً من النفع والضر إلا ماشاء الله، كما قال تعالى: ﴿قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم إني ملك إن اتبع إلا مايوحى إلي﴾. فهو عبد مأمور يتبع ما أمره به.

وقال تعالى: ﴿قل لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضراً إلا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون﴾.

فهذا معنى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

ومعنى قولنا في الشهادتين: الإقرار باللسان والإيمان بالقلب أي لابد من الجمع بينهما فإن من الناس من يعترف بلسانه دون قلبه كالمنافقين، فالمنافقون يقول الله ـ تعالى ـ عنهم: **﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾**. فهؤلاء قد اعترفوا بألسنتهم دون قلوبهم.

وقد يعترف الإنسان بقلبه لكن لا ينطق به، وهذا الاعتراف لا ينفعه بالنسبة لنا ظاهراً. أما فيما بينه وبين الله فحكمه إلى الله، لكنه في الدنيا لا ينفعه، ولا يحكم باسلامه مادام لم ينطق بلسانه اللهم إلا أن يكون عاجزاً عن ذلك عجزاً حسياً أو حكمياً، فقد يعامل بما تقتضيه حاله.

فلابد من الاعتراف بالقلب واللسان.

المتابعـــة

المتابعة لا تتحقق إلا بستة أوصاف:

أن تكـون العبادة موافقة للشريعة في سببها، وجنسها، وقدرها، وكيفيتها، وزمانها، ومكانها.

أولا: أن تكون العبادة موافقة للشريعة في سببها:

فأي إنسان يتعبد لله بعبادة مبنية على سبب لم يثبت بالشرع، فهي عبادة مردودة ليس عليها أمر الله ورسـوله، ومثال ذلك الاحتفال بمولد النبي - ﷺ - وكـذلـك الـذين يحتفلون بليلة السـابـع والعشرين من رجب، يدّعـون أن النبي - ﷺ - عرج به في تلك الليلة، فهو غير موافق للشرع ومردود:

أولاً: لأنـه لم يثبت من النـاحية التـاريخية أن معــراج الــرســول - ﷺ - كان ليلة الســابــع

والعشرين، وكتب الحـديث التي بين أيدينا ليس فيها حرف واحد يدل على أن النبي - ﷺ - عرج به في ليلة السابع والعشرين من رجب، ومعلوم أن هذا من باب الخبر الذي لا يثبت إلا بالأسانيد الصحيحة.

ثانياً: وعلى تقدير ثبوته فهل من حقنا أن نحدث فيه عبادة أو نجعله عيداً؟ أبداً.

ولهذا قدم النبي - ﷺ - المدينة، ورأى الأنصار لهم يومان يلعبون فيها، قال: «إن الله أبدلكم بخير منها» وذكر لهم عيد الفطر وعيد الأضحى، وهذا يدل على كراهة النبي - ﷺ - لأي عيد يحدث في الإسلام سوى الأعياد الإسلامية وهي ثلاثة: عيدان سنويان وهما عيد الفطر والأضحى، وعيد اسبوعي وهو الجمعة.

فعلى تقدير ثبوت أن الرسول - ﷺ - عرج به ليلة السابع والعشرين من رجب - وهذا دون ثبوته

خرط القتاد ـ لا يمكن ان نحدث فيه شيئاً بدون إذن من الشارع.

وكما قلت لكم إن البدع أمرها عظيم، وأثرها على القلوب سيء، حتى وإن كان الإنسان في تلك اللحظة يجد من قلبه رقة وليناً، فان الأمر سيكون بعد ذلك بالعكس قطعاً، لأن فرح القلب بالباطل لا يدوم، بل يعقبه الألم والندم والحسرة وكل البدع فيها خطورة، لأنها تتضمن القدح في الرسالة، لأن مقتضى هذه البدعة أن الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ لم يتم الشريعة مع أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ يقول: ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً**﴾.

والغريب أن بعض المبتلين بهذه البدع تجدهم يحرصون غاية الحرص على تنفيذها، مع أنهم متساهلون فيما هو أنفع وأصح وأجدى.

لذلك نقول إن الاحتفالات ليلة سبع وعشرين على أنها الليلة التي عرج فيها برسول الله - ﷺ - هذه بدعة، لأنها بنيت على سبب لم يأت به الشرع.

ثانيا : أن تكون العبادة موافقة للشريعة في جنسها :

مثل أن يضحي الإنسان بفرس، فلو ضحى الإنسان بفرس، كان بذلك مخالفاً للشريعة في جنسها.

ثالثا : أن تكون العبادة موافقة للشريعة في قدرها :

لو أن أحداً من الناس قال إنه يصلي الظهر ستاً فهل هذه العبادة تكون موافقة للشريعة؟ كلا، لأنها غير موافقة لها في القدر.

ولو أن أحداً من الناس قال سبحان الله والحمد لله والله أكبر خمساً وثلاثين مرة دبر الصلاة المكتوبة فهل يصح ذلك؟

والجـواب: إننـا نقـول إن قصدت التعبد لله ـ تعالى ـ بهذا العدد فأنت مخطيء، وإن قصدت الزيادة على ما شرع الرسول ـ ﷺ ـ ولكنك تعتقد أن المشروع ثلاثة وثلاثون فالزيادة لا بأس بها هنا، لأنك فصلتها عن التعبد بذلك.

رابعا: أن تكون العبادة موافقة للشريعة في كيفيتها:

لو أن الإنسـان فعـل العبادة بجنسها وقدرها وسببها، لكن خالف الشرع في كيفيتها، فلا يصح ذلك.

مثال ذلك: رجل أحدث حدثاً أصغر. وتوضأ لكنه غسل رجليه ثم مسح رأسه، ثم غسل يديه ثم غسـل وجهـه، فهل يصح وضوءه؟ كلا لأنه خالف الشرع في الكيفية.

خامسا: أن تكون العبادة موافقة للشريعة في الزمان:

مثل أن يصوم الإنسان رمضان في شعبان، أو في شوال. أو أن يصلي الظهر قبل الزوال، أو بعد

أن يصير ظل كل شيء مثله، لأنه إن صلاها قبل الزوال صلاها قبل الوقت، وإن صلى بعد أن يصير ظل كل شيء مثله، صلاها بعد الوقت فلا تصح صلاته.

ولهـذا نقول إذا ترك الإنسان الصلاة عمداً. حتى خرج وقتها بدون عذر، فإن صلاته لا تقبل منه، حتى لو صلى ألف مرة.

وهنا نأخذ قاعد مهمة في هذا الباب وهي (كل عبادة مؤقتة إذا أخرجها الإنسان عن وقتها بدون عذر فهي غير مقبولة بل مردودة).

ودليل على ذلـــك حديث عائشـة ـ رضي الله عنها ـ أن النبي ـ ﷺ ـ قال: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**».

سادسا: أن تكون العبادة موافقة للشريعة في مكانها:

فلو أن إنساناً وقف يوم عرفة بمزدلفة، لم يصح وقوفه، لعدم موافقة العبادة للشرع في مكانها.

والنبي - ﷺ - لما رأى بعض زوجاته ضربن أخبية لهن في المسجد، أمر بنقض الأخبية وإلغاء الاعتكاف ولم يرشدهن إلى أن يعتكفن في بيوتهن، وهذا يدل على أنه ليس للمرأة اعتكاف في بيتها لمخالفة الشرع في المكان.

فهذه ستة أوصاف، لا تتحقق المتابعة إلا باجتماعها في العبادة.

والله أعلم وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفهــرس

الصفحة